قراءة في تطور التشغيل في الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو (2010 - 2014)

بقلم: د. كوثر زيادة

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

د. فايزة مجدوب

جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

ملخص:

من خلال هذا المقال نسلط الضوء على تطور التشغيل والبطالة في الجزائر من خلال برنامج توطيد النمو 2010-2014، ومدى مساهمته في تقليص نسبة البطالة، باعتبار هذه الفترة كانت بمثابة ثورة حقيقية في مجال التشغيل لم تشهد الجزائر لها مثيلا من قبل، عن طريق البرامج والآليات المستحدثة من طرف الحكومة كتسهيلات لتشغيل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة بمراعاة الفوارق والمستويات، وهذا بتحليل مختلف العناصر المتداخلة والتي تؤثر في مجملها على السياسة العامة في مجال التشغيل بالأرقام والنسب المئوية، في ظل طرح متكامل يشمل مختلف جوانب الموضوع.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل، البطالة، برنامج توطيد النمو.

Abstract:

In this article we highlight the development of employment and unemployment in Algeria through the program of consolidation of growth 2010-2014, and the extent of its contribution in reducing the unemployment rate, as this period was a real revolution in the field of employment has not seen Algeria has seen before, through The programs and mechanisms developed by the government as facilities to operate the largest number of workers with respect to differences and levels, and this analysis of the various interrelated elements, which affect the overall policy on operating in numbers and percentages, in light of an integrated proposal covering various aspects of the subject.

Keywords: Employment Policy, Unemployment, Growth Consolidation Program.

مقدمة:

يعتبر البحث في معضلة التشغيل والبطالة من القضايا الاستراتيجية التي لها انعكاسات على النواحي الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في ظل واقع يتميز بتنوع وتراكم التحولات التنظيمية والسياسية، كمخلفات للنظام الاقتصادي من خلال تأكيده على ضرورة الاستثمار في المورد البشري، وذلك بإرساء برامج وآليات عبر مختلف المخططات التنموية التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية المتعاقبة لتخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها، لتحقيق التنمية الشاملة. وشكلت السياسة الوطنية للتشغيل أحد أهم محاور عمل السلطات العمومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد، وقد تركزت هذه السياسة فيما مضى على برامج عديدة أثبتت عدم مسايرتها للتطورات التي حدثت في بنية الاقتصاد الجزائري، وبالتالي الدعوي لوضع هياكل دائمة للتنسيق والتشاور بين الدوائر الوزارية والفاعلين الاقتصاديين من أجل إشراك مختلف القطاعات في وضع التصورات وتقديم الاقتراحات لبلوغ الأهداف المرجوة.

وعليه نحاول من خلال هذا المقال عرض مسار الاصلاحات والمقترحات المقدمة في الفترة من 2010- 2014 في مجال دعم التشغيل وخلق فرص العمل وذلك من خلال المحاور الأتية:

1- تحديد المفاهيم:

1-1- **تعريف التشغيل:** يعني تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية، والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد، وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية، وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.[1]

ويعبر التشغيل عن السياسة التي تتبناها الدولة لمحاولة خفض نسب البطالة، وتوفير مناصب شغل تليق بالفرد ومستواه العلمي والعملية، ومجموعة من العمليات المتمثلة في الطرق،

[1] معين محمد رجب، أحمد فاروق الفرا، **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، ديسمبر 2009، ص 53.

والكيفيات وكذا الشروط التي تمكن الفرد العاطل من الولوج إلى عالم الشغل، سواء كان النشاط الممارس فكري أو بدني، يشغل به الفرد وقته مقابل أجر.

1-2- تعريف سياسة التشغيل: الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد تكوين أفرادها، في تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات، القواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية نظام الاقتصاد الاجتماعي القائم ونظرته إلى العمال وحق المواطنين فيه.[1]

إن المفهوم العام والشائع لسياسة التشغيل عرفها على أنها: " مجموع التدخلات العمرية في سوق العمل، والتي تهدف إلى تحسين آليات عمل هذا السوق، بما يضمن التقليل من اختلالات التوازنات التي يمكن أن تظهر".[2]

وتعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على اعتبار انه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن، فهو ما يأتي بتوفير فرص عمل وذلك بوضع البرامج الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل.[3]

وبالتالي فالمعني العام لسياسات التشغيل هي أنها عبارة عن سياسات لمحاربة البطالة، فنجدها مرتبطة على الأقل بجزء من التحليل الخاص بإشكالية البطالة.

عموما يمكن القول أن التعاريف السالفة الذكر كلها تصب في قالب واحد وهو محاربة البطالة وتحسين آليات التشغيل بوجه عام، والطريقة التي يتبناها المجتمع من أجل الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري بهدف تحقيق العمالة الكاملة، وتنمية فرص العمل في جميع المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الصناعية، الإدارية والخدماتية....)، بما يتناسب

---

[1] بلقاسم سلاطنية، **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1995 ، ص 61.

[2] **ARTICLE DU 29 SEPTEMBRE2008.** WWW.SES.ENS-LYON.FR, 15JANVIER 2015,17:15

[3] فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة، **انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2010-2014، جامعة مستغانم، ص 1.

واحتياجات المجتمع، من أجل تحقيق التنمية الشاملة، عن طريق وضع برامج أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال، يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا في إطار قانوني.

2- سياسة التشغيل في ظل برنامج توطيد النمو 2010-2014

يسمى هذا البرنامج ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، أو برنامج التنمية الخماسي، يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي تمت مباشرته سنة 2001، على قدر الموارد المتاحة وقت آنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2004-2009، الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب، وبذلك بلغت تكلفة حملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500مليار دينار جزائري.[1]

إن هذه البرامج المتتالية أدت إلى تراجع هام في نسبة البطالة، بفعل إحداث ما يفوق ثلاث ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية، والإنتاجية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ما يفوق 6% .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت برنامج توطيد النمو 2010-2014، والذي يخصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أنه يرسم كهدف استحداث 1.500.000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، في المقابل كانت طلبات العمل المتاحة لسنة 2014 هي 1.198.088 طلب[2]، وفي هذا الإطار فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل استفاد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيف الذي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي، إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

---

[1] دادن عبد الغاني، بن طحين محمد عبد الرحمان، "**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 183.

[2] الجزائر بالأرقام، **نتائج 2013-2015، الديوان الوطني للإحصائيات**، رقم 46، نشرة 2016، ص 12.

و بما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياستها التشغيلية، وأثرها في تقليص البطالة، فإنها قررت الاستثمار في الآليات، السياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل فإن المعطيات تفيد بما يلي: [1]

- متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت المسيرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC)، وتنصيب300.000 طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP)، في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية، تشكل محورا مهما في مخطط العمل لترقية ومكافحة البطالة، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008، وقد كان لهذا الهدف عدة مبررات منها.[2]

- والسعي لبلوغ نسبة نمو اقتصادي تقدر بمعدل 6%.

- تخصيص هام لموارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (البناء، الأشغال العمومية، الري، السكن والنقل)، والقطاعات المولدة لمناصب شغل.

- دعم مالي هام لفائدة قطاعي الصناعة 200 مليار دينار جزائري، والفلاحة 100 مليار دينار جزائري، أما تنمية الموارد البشرية (التربية والتكوين)، عامل حاسم في الإدماج المهني.

- أما بخصوص قطاع الاشغال العمومية فخلق 90000 منصب شغل في الفترة 2010 إلى 2014. [3]

أما بخصوص الهدف المتمثل في إحداث مناصب الشغل في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالنسبة للمخطط الخماسي 2010-2014، فقد تم استحداث بين سنة

---

[1] عبد الحميد قومي، حمزة العايب،**سياسة التشغيل لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص14.

[2] مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل**، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 9 جوان 2010، ص 1.

[3] علي بودلال، **تنمية الدور المتنامي لخدمات الاستثمار و أثره على التشغيل والنمو في الجزائر الفترة 2001-2011**، ورقة بحث مقدمة إلى أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001- 2014 الجزء الثاني، جامعى سطيف 1، ص.ص 109.108.

2010 إلى غاية جوان 2012 أكثر من مليون منصب بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي " مليون و248 ألف 819 منصب"، في حين تم استحداث " مليون و94 ألف " منصبا آخرا في إطار أجهزة الإدماج المهني، وتدخل هذه العملية في إطار برنامج ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

كما أن الشبكة الاجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني، ساهمت من جهتها بخلق 1033535 منصب شغل، وقد تم في هذا السياق إنشاء 279 ألف مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين 2010 والسداسي الأول سنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)، ففي سنة 2010 بلغت عدد المناصب المنشأة 77934 منصب، أما سنة 2014 فارتفعت حيث قدرة ب176315 منصب.[1]

أما قطاع السياحة هو أيضا أوكلت له مهمة خلق مناصب شغل، خصوصا وأنه قطاع اقتصادي رئيسي لتوفير أعداد لا يستهان بها من فرص شغل جديدة، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فإن أنجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر، وثلاث مناصب غير مباشرة، متعلقة بالنشاطات الملحقة، وقياسا على ذلك وفي ظل المعطيات والتوقعات المبرمجة خلال المخطط الخماسي 2010-2014، فإن طاقته استيعابية تقدر ب 115000 سرير، كما أضاف المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل، السيد " محمد الطاهر " أن نسبة التوظيف ارتفعت بـ 44%، حيث بلغ 179000 موظف في القطاع الاقتصادي لسنة 2010، مقابل أكثر من 318000 سنة 2013،و حسب التقرير السنوي للوكالة الوطنية للتشغيل، فقد بلغ عدد عمليات التشغيل من جانفي إلى أكتوبر 2012 " 1906875 " عملية توظيف كلاسيكية في جهاز الوظيف العمومي، منها 90709 طالب عمل لأول مرة، في إطار جهاز الإدماج المهني، كما تم استحداث مشاريع من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتامين على البطالة(CNAC)، الرامي إلى استحداث مقاولات شبانية ومؤسسات صغيرة بدعم 105597مشروع، كما أضاف أن الوكالة قد وظفت 350.000 طالب شغل سنة 2014، في حين تم توظيف 318.000 شخص سنة 2013، وأوضح أنه تم تسجيل 52.000 توظيف خلال شهري

[1] الجزائر بالأرقام، مرجع سابق، ص 14.

جانفي وفيفري مقابل 45.000 توظيف خلال نفس الفترة من سنة 2013 بارتفاع قدره 16 بالمائة، وأن القطاع الاقتصادي سجل نسبة توظيف قدرها 82 بالمائة خلال سنة 2013.[1]

أما ترتيبات عملية التشغيل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ)، طبقت على مستوى كافة الفروع الوكالة البالغ عددها 258 عبر كامل التراب الوطني، وسجل المدير العام أنه "تم تحقيق النتائج المقنعة في مجال التوظيف بفضل النمو الاقتصادي من جهة، وكذا بفضل تحسين عروض الخدمة للوكالة الوطنية للتشغيل"، مسجلا ارتفاعا لنسبة التوظيف في هذه الهيئة انتقلت من 16 بالمائة سنة 2010 إلى 55 بالمائة سنة 2013 حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وخلال الخماسي 2010-2014 تم تسجيل ارتفاع يفوق 44 بالمائة من حيث التوظيف 179.000 توظيف في القطاع الاقتصادي سنة 2010 مقابل أكثر من 318.000 سنة 2013، وقال ذات المسؤول إنه قبل 2006 كانت الوكالة الوطنية للتشغيل تعتبر كمكتب لليد العاملة، ولم تكن قادرة على تقديم تفاصيل المواصفات بدقة للمستخدمين، أما الآن فإنها تعرض خدمات وتنظيم وظروف استقبال أفضل ومزيد من الشفافية والمرونة، وبخصوص دور وكالات التوظيف الـ20 الخاصة أوضح" شعلال" أن هذه الأخيرة تمكنت من إجراء حوالي 9200 توظيف سنة 2013 وأن علاقة شراكة ومرافقة تربطها بالوكالة الوطنية للتشغيل، من جهة أخرى أكد المدير العام للوكالة تراجعا محسوسا لتوظيف اليد العاملة الأجنبية التي تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بمجمل اليد العاملة المتوفرة، تجدر الإشارة إلى أن التعليمة رقم 1 للوزير الأول المؤرخة في 3 فيفري 2014 تأمر الوكالة الوطنية للتشغيل بالرد على طلبات الشغل للمستخدمين في أجل لا يتعدى خمسة أيام، وإذا تعذر على الوكالة الرد يمكن للمستخدمين التوظيف بشكل مباشر مع وجوب إبلاغ الوكالة.[2]

---

[1] كرمية توفيق، **برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له و آثارها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر، المنعقد في 11-12 نوفمبر 2014، جامعة أكلي محند، البويرة، ص 15.

[2] المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل خلال نزوله ضيفا على أحد برامج القناة الإذاعية الثالثة: موجود على الرابط: HTTP://WWW.DZEMPLOI.ORG/2014/03/350-2014.HTML ، تاريخ زيارة الموقع: 2015/02/12، على الساعة: 13:15.

كلما كانت مساهمة الوظيف العمومي في التشغيل كما يلي:

الشكل رقم (1): مساهمة الوظيف العمومي في التشغيل سنة 2014.

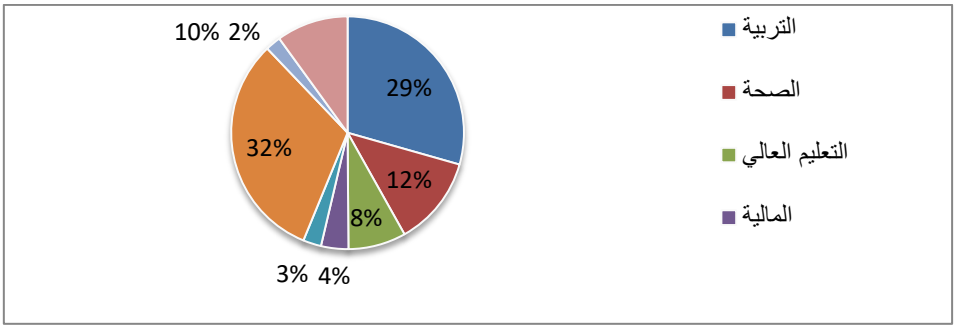

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS(إحصائيات الجزائر 2014).

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن قطاع التربية استحوذ على نسبة كبيرة من الوظيف العمومي بـ 560701 سواء كانوا موظفين أو متعاقدين، ثم تأتي الصحة العمومية في المرتبة الثانية بـ 237618 موظف، التعليم العالي بـ 152829 موظف، ثم المالية – الداخلية والجماعات المحلية – التكوين والتعليم المهني – العدل القطاعات الأخرى بالمساهمة التالية وهي على التوالي: 72456، 48044، 603880، 40845، 190402 عون.

في الأخير جدير بالذكر أن سياسة الإنعاش، تعرضت لعقبتين رئيسيتين هما:

- عدم كفاية العرض للطلب المعبر عنه بهذه القدرات التي توجد في حالة خمول.
- تحرير الاقتصاد وإنهاء الحماية الاقتصادية، وبالضرورة أضحت المؤسسة الجزائرية عاجزة عن حماية نفسها وحصتها حتى داخل السوق المحلية والفوز بحصص جديدة.

هذه العقبات التي يمكن أن تحد من فعالية البرامج التنموية من تأثير في النشاط الاقتصادي، وسياسة التشغيل بصفة خاصة، ومنه ينبغي لسياسة العرض المنتظرة من طرف السلطات أن تستهدف تحرير المؤسسة من كل القيود والمعوقات، وتبني استراتيجية واضحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنظر إلى الأرقام والإحصائيات المذكورة سابقا، يمننا القول أن الحكومة الجزائرية قد تمكنت من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها المخطط الخماسي 2010-2014، وهو تخفيض نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتحسين

الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، لكن إذا نظرنا إلى طبيعة مناصب الشغل المستحدثة، نجدها مؤقتة وهشة، قد تزول في أي وقت لتضيف أرقام جديدة إلى ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر، فلو أخذنا على سبيل المثال إحصائيات 2010، فإن ما يفوق 7260000 شخص يعملون في التجارة، البناء، الأشغال العمومية، النقل...، وهي مناصب تنتهي بانتهاء الأشغال.

أما فيما يخص أصحاب المشاريع، المستفيدين من القرض المصغر، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ولغياب كل من ثقافة العمل المستقل، الخبرة في إدارة الأعمال، عدم التوافق بين المؤهلات الفردية والمشاريع المستحدثة، أو عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني وسوق الشغل، أدى إلى فشل المشاريع في ظرف قياسي، عبرت عنه نسبة البطالة المرتفعة سنة 2012 (11%)، بالمقارنة مع سنة 2010 (10%)، وسنة 2014 (10.6%)، بالمقارنة مع سنة 2013 (9.8%)، خاصة في غياب المراقبة والمتابعة من طرف السلطات المعنية.

3- قراءة في تطور التشغيل في الجزائر: لتحليل تطور سياسة التشغيل جدير بنا أن نتطرق إلى كل من التشغيل والبطالة:

3-1- تطور التشغيل 2010-2014:

- حجم السكان والقوى المشتغلة

الجدول رقم(1): تطور عدد السكان النشطون والمشتغلون في الجزائر خلال الفترة 2010-2014.

السنوات	عدد السكان الإجمالي بالألف في منتصف السنة	عدد السكان النشيطين		عدد السكان المشتغلين	
		العدد	معدل النشاط%	العدد	معدل النشاط%
2010	35978	10812000	41.7	9736000	37.6
2011	36717	10661000	40.0	9599000	36.0
2012	37450	11423000	42.0	10170000	37.4
2013	38300	11964000	43.2	10778000	39.0
2014	39100	11716000	41.5	1056000	37.5

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 2015.

نلاحظ من الجدول أن عدد السكان النشطين قد استقر ما بين 10 مليون و11 مليون خلال 2010-2014، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع السنوات الماضية، ما يفسر التسهيلات التي قدمتها الدولة في مجال النهوض بالاقتصاد الوطني، بتشجيع الاستثمار الخالق لمناصب عمل، الذي ينعكس بصورة آلية على الحياة الاجتماعية.

كما أن معدلات النشاط منخفضة مقارنة بالبلدان المتقدمة، حيث أنها لم تصل إلى نسبة 50%، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها فتوة التركيب العمري لسكان الجزائر، بمعنى أن النسبة العالية لفئة الأفراد الأقل من 15 سنة.

إن معدل النشاط هو الآخر تراوح ما بين 40%، و43% نظرا للتغيرات التي مست الفئة العمرية الأكثر من 15 سنة، أما بخصوص فئة السكان غير النشطين نتوقع – على سبيل المثال- ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم ومواصلته لكلا الجنسين، وتقلص عرض مناصب عمل جديدة لامتصاص الطلب المتزايد عليها، إضافة إلى ارتفاع نسبة كبار السن(المتقاعدين).

إن عدد السكان المشتغلين يتراوح ما بين 9 مليون و10مليون خلال 2010-2014، وهو عدد لا بأس به مقارنة مع السنوات الماضية، لكنه ضعيف بالنظر إلى عدد المشتغلين في البلدان المتطورة.

ومعدل الشغل كان ما بين 36% و39%، وهي نسبة منخفضة جدا بالرغم من التسهيلات التي قدمتها الحكومة الجزائرية من خلال مختلف الآليات السالفة الذكر، إلا أن أغلبية طالبي الشغل غير مؤهلين، بمعنى ليس لديهم الخبرة المهنية الكافية التي تؤهلهم لخلق مشاريع استثمارية، فعلى سبيل المثال لا الحصر على مستوى جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الموجه بالأساس للحرفيين والنساء الماكثات بالبيت، معظم الباحثين عن الشغل قاموا بسحب " بطاقة حرفي" كأهم وثيقة لأخذ قرض (أموال، أجهزة...) من الهيئة المعنية، دون إجراء اختبار مهني للتأكد من مدى ممارسة المهنة والتحكم فيها، ما أدى إلى فشل المشاريع وإعلان الإفلاس، وبالتالي الرجوع إلى نقطة الصفر (البطالة)، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة الشغل إلى 37% سنة 2014 بعد أن كانت 39% سنة 2013.

- **القوى المشتغلة حسب السن(الفئة العمرية):** سنحاول معرفة أي الفئات المستفيدة من فرص الشغل، ومن ثم نتعرف على نوعية العمالة (شابة أو غير شابة) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): توزيع العمالة المشتغلة وفقا لفئات السن 2010-2014.

السنة	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60 +
2010	3.93	13.46	17.39	14.76	12.43	11.54	10.88	7.47	5.26	2.81
2011	3.16	12.57	17.66	15.13	12.86	11.59	11.30	7.70	5.40	2.57
2012	3.56	13.50	18.44	16.22	12.25	11.22	10.35	7.10	4.86	2.45
2013	3.59	13.32	19.04	16.16	12.18	11.61	9.41	7.48	4.64	2.52
2014	3.30	13.15	18.36	16.37	12.55	11.29	9.86	7.63	4.83	2.49

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 2015.

و لمزيد من التوضيح نستعن بالشكل التالي:

الشكل رقم (2): توزيع العمالة المشتغلة وفقا لفئات السن 2010-2014.

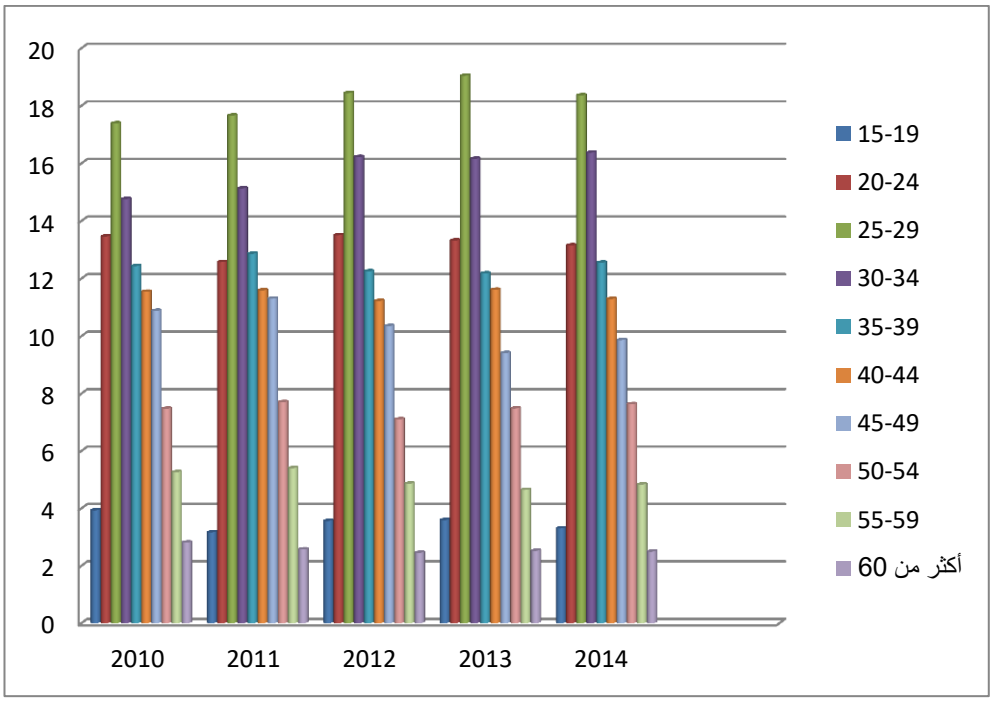

المصدر: إعداد شخصي وفقا لمعطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أنه الفئة الحائزة على أكبر معدل التشغيل هي (25-29)،حيث سجلت أعلى النسب في التشغيل في مجمل سنوات الدراسة، وهذا يعود إلى الاهتمام الكبير من قبل الدولة بتشغيل الشباب، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2013،أي ما يقارب 19.04 %، أما الفئة التي تليها (30-34) بنسبة 16.37% سنة 2014، وهذا ما يعكس الأولوية التي تعطيها الدولة لتشغيل الشباب الأقل من 35 سنة، كما نلاحظ انخفاض نسبة العمالة لدى الفئات الكبرى وبالأخص فوق 50 سنة كما هو الشأن بالنسبة للفئة الصغرى وبالتحديد الأقل من 20 سنة فقد بلغت 2.49 % سنة 2014.

- **الفئة المشتغلة وفقا لعامل النوع (الجنس):** يعتبر من أهم سمات الدول المتقدمة هو انتشار المرآة العاملة في صناعة الاقتصاد الوطني، وهذا ما سنلاحظه من الجدول التالي: (الوحدة = مليون نسمة)

الجدول رقم (3): توزيع الفئة المشتغلة وفقا لعامل الجنس.

النوع / السنة	الذكور	%	الإناث	%	المجموع
2010	8262000	84.86	1474000	15.13	9736000
2011	8038000	83.73	1561000	16.26	9599000
2012	9281000	81.24	2142000	18.75	11423000
2013	8883000	82.34	1904000	17.65	10787000
2014	8516000	83.31	173000	16.8	10239000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS 2015.

من خلال الجدول نلاحظ أنه رغم تطور المجتمع الجزائري، إلا أن نسبة مشاركة الإناث في العمل منخفضة مقارنة بالذكور، حيث بلغت أعلى نسبة 18.75 % سنة 2012، وهذا يعود إلى تزايد مشاركة الإناث في سوق الشغل الجزائري إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية، وكذلك انتشار الأعمال اليدوية المنزلية، مما يدفعها لتفضيل العمل داخل المنزل على الخروج للعمل في الخارج، ثم تعود لتنخفض إلى 16.8%سنة 2014، ويمكننا تمثيل نسبة العمالة المشتغلة حسب النوع كما يلي:

الشكل رقم (3): توزيع نسب العمالة المشتغلة وفقا للنوع 2010-2014.

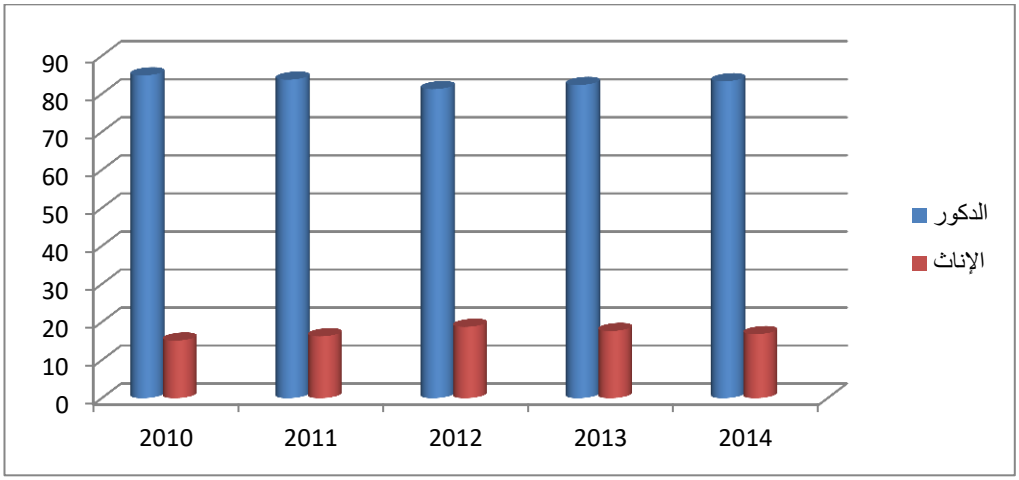

المصدر: إعداد شخصي وفقا لمعطيات الجدول السابق

- **القوة المشتغلة وفقا للمنطقة:** بالنظر للعمالة الوطنية من هذه الزاوية يكشف لنا بلا شك عن مجموعة التوترات والاختلالات في التوازن، إذ أن التوزيع الجغرافي للسكان له الأثر الكبير على توزيع العمالة، كونها لا يمكن أن تنفصل عن هؤلاء السكان باعتبارها جزء لا يتجزأ منهم، بالإضافة إلى المشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لها دور بارز في تركز العمالة، بناءا على هذا الأساس يمكن تقسيم العمالة الوطنية إلى تجمعين كبيرين، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): توزيع حجم العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2010-2014 (الوحدة = مليون نسمة)

المنطقة / السنة	الحضري	%	الريفي	%	المجموع
2010	6361000	65.33	3375000	34.67	9736000
2011	6297000	65.60	3302000	24.40	9599000
2012	6868000	66.87	4555000	32.14	11423000
2013	7252000	67.22	3535000	32.77	10787000
2014	6862000	95.43	3377000	4.56	10239000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS 2015

ومزيدا من التوضيح في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4): رسم بياني يوضح توزيع حجم العمالة المشتغلة وفقا للمنطقة 2010-2014.

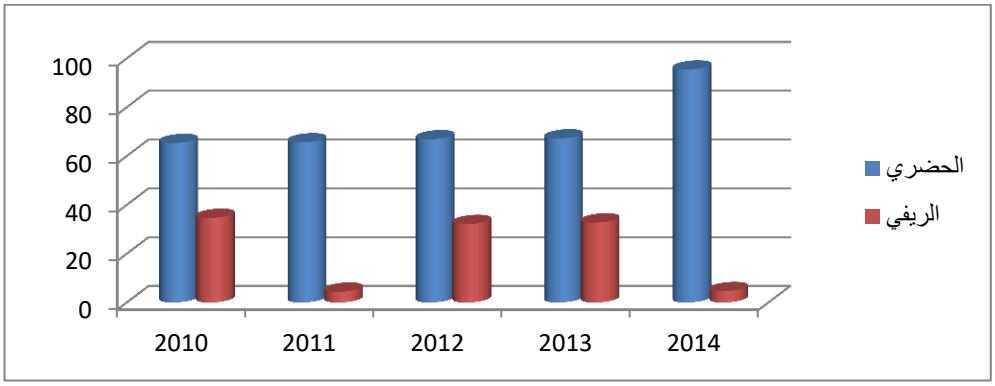

المصدر: من إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك اختلال في العمالة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث نجد أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية، حيث بلغت أعلى نسبة 95.43% سنة 2014، استحوذ فيها الذكور بنسبة 8516 عامل، ويعود هذا إلى الهجرة الريفية نحو المدن بسبب عدم توفر أو نقص المرافق العمومية الهامة.

- **القوة العاملة المشتغلة وفقا للقطاع:** سنحاول التعرف على كيفية توزيع العمالة بين القطاعات لمعرفة مساهمة كل قطاع في عملية التنمية، وكذا معدل نمو العمالة من سنة لأخرى.

الجدول رقم (5): القوى العاملة وفقا للقطاع 2010-2014. (الوحدة = مليون نسمة)

القطاع / السنة	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	تجارة وخدمات	المجموع
2010	1136000	1337000	1886000	5377000	9736000
2011	1034000	1367000	1595000	5603000	9599000
2012	912000	1335000	1663000	626000	11423000
2013	1141000	1107000	1791000	6449000	10787000
2014	899000	1290000	1826000	6224000	10239000

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS 2015.

و لتوضيح أكثر نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (5): توزيع نسب العمالة المشتغلة وفقا للقطاع2010-2014.

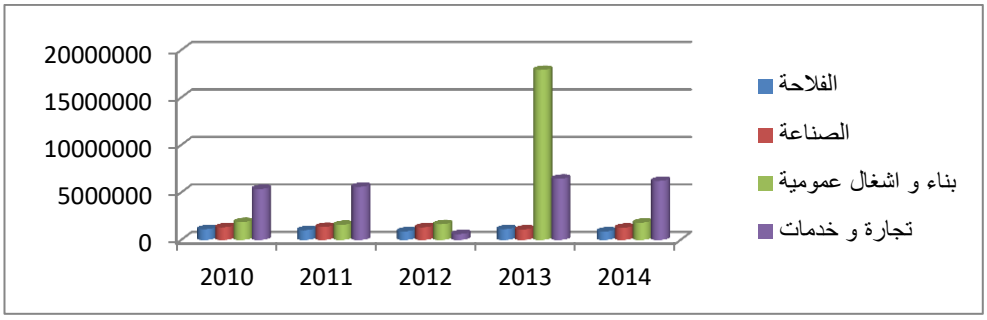

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

لقد جاء توزيع اليد العاملة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي خلال النصف الأول من 2014سنة كما يلي:

الشكل رقم (6): تمثيل نسبة توزيع العاملة حسب طبيعة القطاع خلال النصف الأول من سنة 2014.

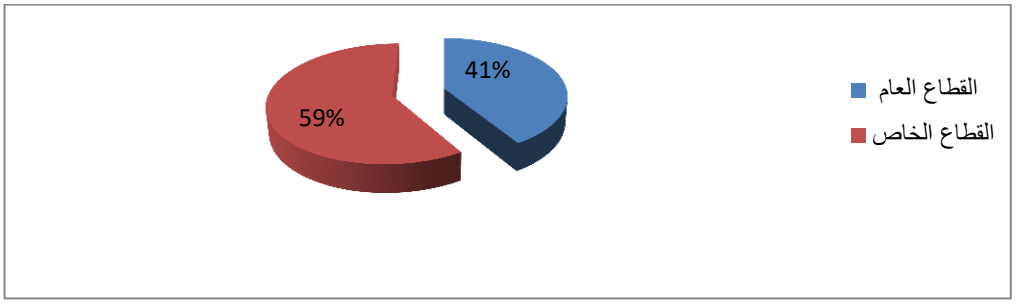

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني لل إحصاءONS، 2015.

يوضح الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في استيعاب القوة النشطة أكثر نوعا ما من القطاع العام، حيث يوفر ما نسبته 59%، بينما تمثل النسبة المتبقية من قوة العمل في القطاع العام 41%، إلى جانب هذا المؤشر وبالاعتماد على طبيعة قطاع النشاط الاقتصادي.

ونلاحظ تباين في توزيع اليد العاملة من قطاع لآخر فنجد: قطاع الخدمات استحوذ على أكبر عدد من العمالة بنسبة 53% على امتداد المخطط الخماسي 2010-2014، حيث سجل نسبة 60.8% سنة 2014، يليها البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.8%، بينما شهد قطاعا الزراعة والصناعة انخفاضا، حيث سجل أدنى نسبة من العمالة المشتغلة على طول الفترة المقدرة بـ 8.8%

في سنة 2014، فهو ذو حجم عمالة منخفض رغم ما بذلته الجزائر من مجهودات في ترقية النشاطات الفلاحية، وانتهاج سياسة التصنيع، ويعود سبب ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي وإلى إعادة الهيكلة العضوية، مما أدى إلى خفض عدد العمال بمختلف الصيغ كالتقاعد المسبق، التسريح لأسباب اقتصادية وتصفية الوحدات المفلسة.

كما يجب علينا أن ننوه إلى أن حجم التشغيل المعلن عنه ليس رقما دقيقا، والسبب في ذلك أن عددا معتبرا من اليد العاملة المشتغلة تعمل في القطاع غير الرسمي، وقد يعد ضمن فئة العاطلين عن العمل عند إجراء التحقيقات الخاصة بالتشغيل.

3-2- تطور البطالة 2010-2014.

الجدول رقم (6): تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2010-2014.

السنوات	إجمالي عدد البطالين	النسبة الإجمالية %
2010	10760000	10.07
2011	1062000	10
2012	1253000	11.0
2013	1175000	9.8
2014	1214000	10.6

إعداد شخصي الاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) لسنة 2015.

نلاحظ أن نسبة البطالة تراوحت مابين 9% و11%، بفضل إنشاء وكالات دعم توفير مناصب الشغل (ANEM, ANSEJ, CNAC)، التي ساعدت في إيجاد مناصب عمل وتخفيف الضغط المسجل في سوق الشغل، إلا أنها ارتفعت سنة 2014 إلى 10% بعد أن انخفضت سنة2013 إلى 9%،بسبب فشل المشاريع وتسريح العمال خاصة الذين ينتمون لجهاز ANEM، نتيجة لتوجه الأغلبية إلى القطاع العمومي، متجاهلين بذلك القطاع الخاص والاقتصادي، كما تم إجبار البعض على المفاضلة بين العمل أو الدراسة، فيما يخص الذين يعملون ويدرسون في نفس الوقت.

- **القوة العاملة غير المشتغلة:** لغرض تمييز السكان الذين تمسهم البطالة، ومعرفة أين تتمركز البطالة وفي أي فئة وفي أي نوع يتوجب علينا أن ندرس توزيعها في الأخرى، والشكل التالي:

الشكل رقم (7): يوضح تطور البطالة في الجزائر خلال 2010-2014.

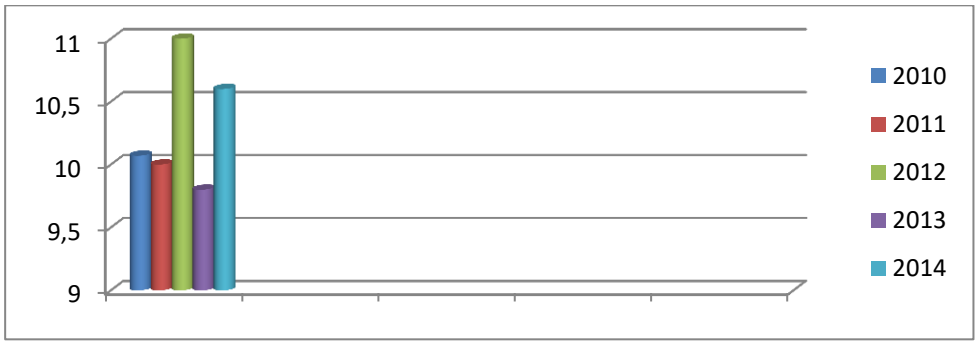

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

- القوة العاملة غير المشتغلة وفقا لعامل السن.

الجدول رقم (7): توزيع نسب العمالة غير المشتغلة وفقا لفئات العمر 2010-2014.

السنة	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50	59-55
2010	10.78	32.43	31.22	13.01	5.39	2.97	2.04	1.2	0.92
2011	8.94	32.20	30.41	12.61	6.96	3.38	3.01	1.31	1.12
2012	10.29	3.56	6.89	12.68	7.20	4.54	3.03	1.35	1.35
2013	10.97	31.74	26.04	13.87	7.40	4.25	2.63	1.95	1.10
2014	9.39	30.06	29.24	14.66	7.24	4.44	2.80	1.64	0.65

المصدر: معطيات الديوان الوطني لل إحصاءONS 2015.

و لمزيد من التوضيح نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم (8): توزيع العمالة غير المشتغلة وفقا لفئات العمر 2010-2014.

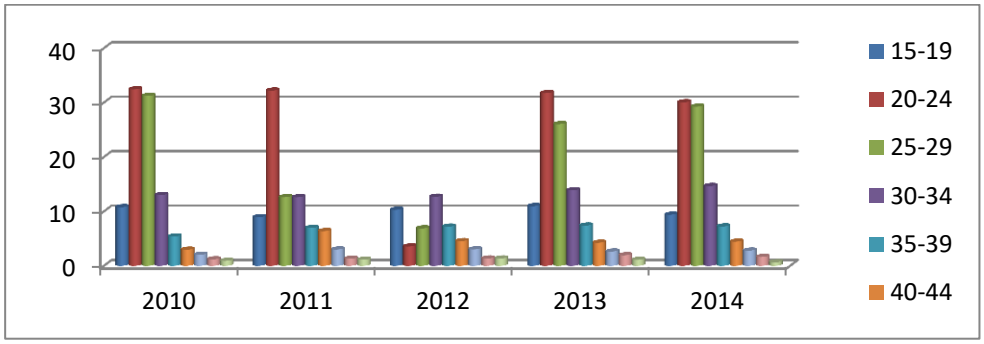

المصدر: إعداد شخصي بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يمكننا القول أن تقليص معدلات البطالة يرجع إلى استحداث البرامج والآليات التشغيلية الرامية إلى الإدماج المهني من جهة، وتدعيم عروض الشغل عن طريق دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية من جهة أخرى.

كما نلاحظ أن الفارق بين نسب النشاط ونسب التشغيل تأخذ في التقلص مع تعاقب الفترات الزمنية، وذلك راجع إلى انخفاض فئة الأفراد العاطلين عن العمل، وعند الأخذ بمعيار مساهمة العنصر النسوي التي تشهد إقبال على سوق الشغل في برنامج توطيد النمو 2010-2014 بفضل ارتفاع المستوى التعليمي، وزيادة الوعي بضرورة تواجدها في العديد من المناصب حتى الوزارية منها، فالتغيير الحكومي لشهر ماي 2014 منح سبعة مناصب وزارية بعد أن كانت مقتصرة على منصبين في السابق، إلى جانب إقرار نسبة المناصفة في التمثيل البرلماني، وغير ذلك من المسائل والإجراءات التي أتاحت الفرصة أكثر للمرأة في سوق الشغل بالجزائر.

خلاصة:

يمكن القول أن الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية القائمة على مجموعة من التدابير والآليات الرامية إلى تقليص نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، بتوفير مناصب شغل لمختلف شرائح المجتمع الراغبة في العمل والباحثة عنه، بغية إدماجهم في سوق الشغل، إلا أنها غير كافية باعتبار المناصب المستحدثة هشة ومؤقتة، تم استحداثها لامتصاص غضب الشعب وتفادي ما حدوث أزمة وطنية كما هو الشأن في بعض الدول العربية ،وبالتالي يجب إعداد مخططات التنمية من طرف مختصين وخبراء، مع تفعيل دور الدولة من خلال مراقبة ومتابعة المشاريع بجدية وتطبيق قوانين صارمة مع المخالفين للقانون المتعلق بمجال التشغيل.

*** قائمة المراجع:**

1- بلقاسم سلاطنية، **التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 1995.

2- الجزائر بالأرقام، **نتائج 2013-2015، الديوان الوطني للإحصائيات**، رقم 46، نشرة 2016.

3- دادن عبد الغاني، بن طحين محمد عبد الرحمان، "**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

4- الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **ملتقى جهوي وسط إطارات قطاع التشغيل**، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الأربعاء 9 جوان 2010.

5- عبد الحميد قومي، حمزة العايب، **سياسة التشغيل لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الدولة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

6- علي بودلال، **تنمية الدور المتنامي لخدمات الاستثمار و أثره على التشغيل والنمو في الجزائر الفترة 2001-2011**، ورقة بحث مقدمة إلى أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي2001- 2014 الجزء الثاني، جامعى سطيف 1.

7- فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة، **انعكاسات الترتيبات الخاصة بسياسات التشغيل على البطالة في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقي الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2010-2014، جامعة مستغانم.

8- كرمية توفيق، **برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج المكملة له و آثارها على سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسة التشغيل في إطار برنامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر، المنعقد في 11-12 نوفمبر 2014، جامعة أكلي محند، البويرة.

9- المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل خلال نزوله ضيفا على أحد برامج القناة الإذاعية الثالثة: موجود على الرابط:HTTP://WWW.DZEMPLOI.ORG/2014/03/350-2014.HTML

10- معين محمد رجب، أحمد فاروق الفرا، **سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر 2009.

11- **ARTICLE DU 29 SEPTEMBRE2008.** WWW.SES.ENS-LYON.FR, 15JANVIER 2015.